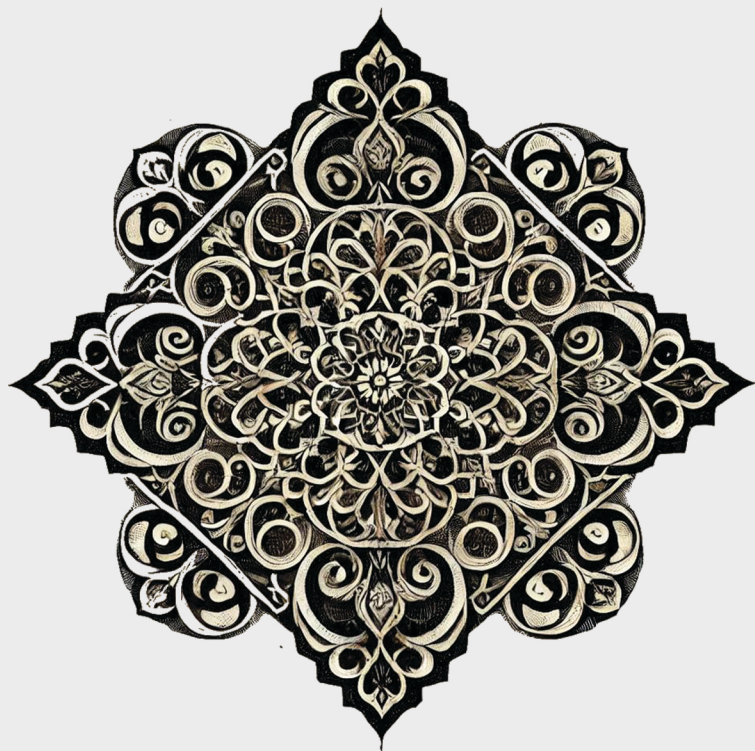


ضوابط التوحيد والشرك في الأفعال المجتمعة



أ.د. سلطان بن عبدالرحمن العميري



مُقَابِلَة
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

ضابط التوحيد والشرك في الأفعال المحتملة



ضابط التوحيد والشرك

في الأفعال المحتملة

أ. د. سلطان بن عبد الرحمن العميري

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله الذي خلق السموات والأرضَ، وجعل الظلمات والنورَ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، العالم بما كان، وما هو كائن، وما سيكون، الذي إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون، الذي يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة، ﷻ عما يُشركون، وهو الله لا إله إلا هو، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم وإليه تُرجعون.

أما بعد:

فإنَّ من أهمِّ المباحث المتعلقة بمفهوم العبادة والشرك مسألة الأفعال المحتملة التي تكون في بعض أحوالها عبادةً، وفي بعض أحوالها لا تكون عبادةً، فحين كانت بهذه الصفة من الاختلاف والتنوع وقع فيها الإشكال عند كثير من الدارسين، وكثُرَ فيها الجدلُّ عند كثير من المعترضين على المفهوم الصحيح للعبادة والشرك.

ومن تمام الاهتمام بالتأصيل الشرعي للقضايا المحورية والمشكلة أن تُفرد بالبحث والدراسة؛ ليكون ذلك أقوى في تأصيلها، وتقعيد ما يتعلّق بها من مباحث.

ومن أجل هذا انبثقت فكرة هذا الكتاب الذي قصدت فيه إلى بحث مسألة الأفعال المحتملة، وتناولها من كل الجهات العلمية المنهجية التي لها أثر في دراستها، وتحديد الموقف الشرعي الصحيح منها.

وكنْتُ قد أفردت هذه المسألة بمبحث خاص في تمهيد (المسلك الرشيد إلى شرح كتاب التوحيد)^(١)، تناولت فيه عددًا من المباحث المتعلقة بها بقدر من الاختصار المناسب لموضع ذلك المبحث من الكتاب، وفي هذا الكتاب سيكون الحديث عن تلك المسألة بتوسُّع وتفصيل أكثر.

وقد حرصت في هذا الكتاب على الجمع بين أمرين:

الأول: تقعيد التأصيل الشرعي في الأفعال المحتملة، وبيان المنهج الشرعي في التعامل معها.

والثاني: الردُّ على كلِّ ما يردُّ على ذلك التقعيد من إشكالات، وعلى ما يثيره المخالفون في مفهومَي العبادة والشرك من اعتراضات عليه. ولأجل هذا جاء هيكلُ الكتاب مبنيًا على ثلاثة عشرَ مبحثًا:

المبحث الأول: مفهوم الأفعال المحتملة، وقد ناقشت فيه تعريف الأفعال المحتملة، والفرق بينها وبين العبادات المحضة، وبيان ألقاب الأفعال المحتملة وأسماءها في خطاب العلماء، وفوائد الاهتمام ببحث الأفعال المحتملة.

المبحث الثاني: أهمية تأصيل الأفعال المحتملة، وذكرت فيه عددًا من الأوجه الدالة على أن تأصيل هذه القضية أمر لا بدَّ منه، وأن طلبه العلم الشرعي في حاجة شديدة إليه.

المبحث الثالث: قاعدة التأصيل في الأفعال المحتملة، وناقشت فيه الطريقة التي ينبغي أن يكون عليها تأصيل الأفعال المحتملة، ويرجع حاصلها إلى ضرورة التفريق والتفصيل بين أحوالها المختلفة.

(١) انظر: المسلك الرشيد (١/٣٣٤).

المبحث الرابع: تطبيق العلماء لقاعدة التفريق والتفصيل في الأفعال المحتملة، والمقصد من هذا البحث إثبات أن اعتبار التقسيم للأفعال التعبديّة إلى عبادات محضة وأفعال محتملة أمر مستقرٌّ عند العلماء، وعليه جادّة أهل العلم، وأنه لا يوجد منهم أحدٌ يخالف في هذه المسألة.

المبحث الخامس: ضابط التوحيد والشرك في الأفعال المحتملة، فإذا ثبت أن الأفعال المحتملة منقسمة في أحوالها وصورها، فما الضابط الجامع للتوحيد والشرك فيها؟ وفي هذا المبحث جواب على هذا السؤال.

المبحث السادس: أصول الخصائص الإلهية وعلاقتها بضابط الشرك في الأفعال المحتملة، فإذا ثبت أن ضابط التوحيد قائمٌ على إفراد الله تعالى بخصائصه، وضابط الشرك قائمٌ على جعل شيء من خصائص الله تعالى أو شيءٍ منها للمخلوق، فما ضوابط تلك الخصائص؟ وما أنواعها؟ وما أصول كلِّ نوع منها؟ والجواب على هذه الأسئلة يتحصّل في هذا المبحث.

المبحث السابع: الفرق بين المناط الموجب للشرك الأكبر وبين التعليل الشرعي للشرك، وذلك أنّ تقرير الضابط الشرعي المعتبر في الأفعال المحتملة قد يشتهه على عدد من الناظرين بالتعليل العقديّ، وفي هذا المبحث بيان ذلك وتفصيلٌ له.

المبحث الثامن: الجواب على الاعتراضات والإشكالات الواردة على قاعدة التفريق في الأفعال المحتملة وضابط الشرك فيها، وفيه جمعٌ لأصول الاعتراضات التي يوردها عددٌ من المشتغلين بالعلم الشرعيّ حول تأصيل الموقف الشرعيّ في الأفعال المحتملة، والجواب عنها.

المبحث التاسع: إبطال ضابط الشرك في الأفعال المحتملة عند المخالفين، وفيه إبطالٌ لجعل ضابط الشرك في الأفعال المحتملة منحصراً في اعتقاد الربوبية أو الإلهية أو في نية التعبد، وإقامة الأدلة الدالّة على ذلك.

المبحث العاشر: بطلان دعوى التلازم اللغوي بين معنى الإله والعبادة وبين اعتقاد الربوبية، وذلك أنّ المنحرفين في مفهومي العبادة والشرك ادّعوا أنّ مفهوم الإله في اللغة لا يكون إلا لمن كان متّصفاً بصفات الربوبية، وادّعوا كذلك أنّ مفهوم العبادة لا يطلق في اللغة على المعبود إلا إذا اعتقد فيه الربوبية، وفي هذا المبحث بيان لبطلان هذه الدعوى، وكشف لما فيها من انحراف وخلل.

المبحث الحادي عشر: تقويض الأركان التي يقوم عليها ضابط الشرك في الأفعال المحتملة عند المخالفين، فذلك الضابط مكون من ثلاثة أركان أساسية: الأول: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد القلب، والثاني: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد خصائص الربوبية في المخلوق، والثالث: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد استقلال المخلوق بخصائص الربوبية، وكل ركن من هذه الأركان باطل في نفسه، وفي هذا المبحث إثبات لذلك البطلان.

المبحث الثاني عشر: الرد على التّحدّي بعدم وجود ضابط في التفريق بين أحوال الأفعال المحتملة، وذلك أنّ بعض المخالفين ادّعى بطلان كلّ ما يذكره خصوصه من ضوابط للتفريق بين الأحوال المختلفة في الأفعال المحتملة، وبناءً عليه أطلق تحدّيًا لهم بأن يوجّدوا ضابطًا صحيحًا، وحكم عليهم بالعجز، وفي هذا المبحث جوابٌ على ما ادّعوه، وبيان أنّ حكمهم بالعجز لا قيمة له في البحث العلمي.

المبحث الثالث عشر: تعجيزُ الذين يشترطون اعتقاد الربوبية في مفهومي التوحيد والشرك عن إثبات دعواهم، وفي هذا المبحث بيان أنّ المدّعين انحصار مفهوم العبادة والشرك في اعتقاد الربوبية والإلهية لا يمكن أن يثبتوا دعواهم الحصرية تلك، وأنه يجب عليهم أربعة واجبات علمية لا يمكن إثباتها، وأن إثباتها دونه خرط القتاد.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْبَحْثَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، نَافِعًا
لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي الزَّلَّلَ، وَيَعْفُو عَنِ النِّقْصِ وَالتَّقْصِيرِ
وَالْخَلَلِ.

وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَغْفِرَ لِكُلِّ الْأَصْدِقَاءِ وَالزَّمَلَاءِ الَّذِينَ رَاجَعُوا الْكِتَابَ،
وَأَنْ يَجْزِيَهُمْ خَيْرَ الْجَزَاءِ عَلَى مَا تَفَضَّلُوا بِهِ مِنْ مَقْتَرَحَاتٍ وَإِفَادَاتٍ.

✍️ أ. د. سُلْطَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَمِيرِي

جامعة أم القرى - قسم العقيدة

مكة المكرمة حرسها الله

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	٧
المبحث الأول: مفهوم الأفعال المحتملة	١٣
- معنى الأفعال المحتملة	١٤
- ألقاب الأفعال المحتملة وأسمائها	١٥
- درجات الأفعال المحتملة	١٦
المبحث الثاني: أهمية تأصيل الأفعال المحتملة	٢٣
الأمر الأول: الإعانة على انضباط التأصيل العقدي	٢٣
الأمر الثاني: الإعانة على حسن فهم النصوص الشرعية	٢٤
الأمر الثالث: قطع الطريق على تشغيب المخالفين على مذهب أهل السنة	٢٦
الأمر الرابع: الإعانة على ضبط باب التكفير	٢٧
المبحث الثالث: قاعدة التأصيل في الأفعال المحتملة	٢٩
- الطريقة الأكمل في تأصيل الأفعال المحتملة	٣٠
- جواز استعمال الإطلاق في الأفعال المحتملة	٣٢
- فوائد معرفة التأصيل الشرعي في الأفعال المحتملة	٣٦
المبحث الرابع: تطبيق العلماء لقاعدة التفريق والتفصيل في الأفعال المحتملة	٣٩
المثال الأول: التوبة لغير الله	٤٠
المثال الثاني: القنوت لغير الله	٤١

المثال الثالث: الخوف من غير الله	٤٢
المثال الرابع: الذبح لغير الله	٤٢
المثال الخامس: فعل الذبح نفسه	٤٣
المثال السادس: السجود لغير الله	٤٣
المثال السابع: القيام لغير الله	٤٥
المثال الثامن: الطواف حول القبور	٤٥
المثال التاسع: التقوى من غير الله	٤٦
المثال العاشر: التقرب لغير الله	٤٧
المثال الحادي عشر: الحوف والخشية نفسها	٤٨
المثال الثاني عشر: الحلف بغير الله	٤٨
المثال الثالث عشر: التوكل	٤٩
المثال الرابع عشر: الاستعانة	٤٩
المثال الخامس عشر: الاستعاذة	٥٠
المثال السادس عشر: الاستغاثة	٥٠
المثال السابع عشر: المحبة	٥٠
- أهم نتائج هذا المبحث	٥١
المبحث الخامس: ضابط التوحيد والشرك في الأفعال المحتملة	٥٣
- ضابط التوحيد في العبادات المحضة والأفعال المحتملة	٥٣
- ضابط الشرك في العبادات المحضة والأفعال المحتملة	٥٤
- شرح مفردات ضابط الشرك في العبادات المحضة والأفعال المحتملة	٥٥
- أهم الأحوال التي يتحقق فيها ضابط الشرك في الأفعال المحتملة	٥٩
- الجواب عن أصول الإشكالات حول التأصيل السابق	٦٤
- فوائد الحرص على بيان ضابط الشرك في الأفعال المحتملة	٧٠
المبحث السادس: أصول الخصائص الإلهية وعلاقتها بضابط الشرك في الأفعال المحتملة	٧٣
- مفهوم الخصائص الإلهية	٧٤
- أقسام الخصائص الإلهية	٧٥

- ٧٥ - معنى الخصائص الإلهية في الربوبية
- ٧٦ - أصول الخصائص الإلهية في الربوبية
- ٧٧ - معنى الخصائص الإلهية في الأسماء والصفات
- ٧٩ - أصول الخصائص الإلهية في الأسماء والصفات
- ٧٩ - معنى الخصائص الإلهية في الألوهية
- ٨٠ - أصول الخصائص الإلهية في الألوهية
- ٨١ - فوائد معرفة الخصائص الإلهية
- المبحث السابع: الفرق بين المناط الموجب للشرك الأكبر وبين التعليل الشرعي
- ٨٧ للشرك
- المبحث الثامن: الجواب على الاعتراضات والإشكالات الواردة على قاعدة التفريق
- ٨٧ في الأفعال المحتملة وضابط الشرك فيها
- الاعتراض الأول: أن تقسيم الأفعال إلى عبادات محضة وأفعال محتملة لم يذكره
- ٨٧ العلماء ولم يدل عليه دليل شرعي
- ٨٩ الاعتراض الثاني: أن العلماء لم يجعلوه تقسيما عاما
- ٨٩ الاعتراض الثالث: أن العلماء يجعلون الأصل في الأفعال المحتملة المعنى العبادي ..
- ٩٠ الاعتراض الرابع: أن ذكر الأفعال المحتملة يضعف تعظيم التوحيد في النفوس ..
- ٩١ الاعتراض الخامس: أن هذا التقسيم مستعمل عند المبتدعة ..
- ٩٣ الاعتراض السادس: أن هذا التقسيم لا يحرر العلم ولا يضبطه ..
- ٩٤ الاعتراض السابع: أن ضابط الشرك المذكور مخالف لطريقة العلماء ..
- ٩٧ الاعتراض الثامن: أن هذا التقسيم فيه تشقيق وتدقيق غير مفيد ..
- ٩٨ الاعتراض التاسع: أن هذا التقسيم يلغي شرك القبوريين ..
- ٩٩ الاعتراض العاشر: أنه لا حاجة إلى هذا التقسيم ..
- المبحث التاسع: إبطال ضابط الشرك في الأفعال المحتملة عند المخالفين
- ١٠٣ - حقيقة قول المخالفين وأصلهم الذي بنوه عليه
- ١٠٤ - الأمور الدالة على بطلانه قول المخالفين في ضابط الشرك
- ١٠٦ الأمر الأول: مناقضته للنصوص الشرعية
- ١٢٣ الأمر الثاني: مناقضته للإجماع

الأمر الثالث: أنه تترتب عليه لوازم باطلة	١٢٧
- الجواب عن الاعتراضات الممكنة للمخالفين.	١٣٧
المبحث العاشر: بطلان دعوى التلازم اللغوي بين معنى الإله والعبادة وبين اعتقاد الربوبية	١٤٧
أولاً: دعوى التلازم اللغوي بين مفهوم الإله واعتقاد الربوبية	١٤٨
سبعة أمور في بطلان هذه الدعوى	١٤٨
ثانياً: دعوى التلازم اللغوي بين مفهوم العبادة واعتقاد الربوبية	١٥٥
عشرة أمور في بطلان هذه الدعوى	١٥٦
المبحث الحادي عشر: تقويض الأركان التي يقوم عليها ضابط الشرك في الأفعال المحتملة عند المخالفين	١٧١
الركن الأول: أن الشرك لا يكون إلا بالاعتقاد القلبي، وبطلانه	١٧٢
الركن الثاني: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد خصائص الربوبية، وبطلانه	١٧٦
الركن الثالث: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد استقلال المخلوق بخصائص الربوبية، وبطلانه	١٨٥
المبحث الثاني عشر: الرد على التّحدّي بعدم وجود ضابط في التفريق بين أحوال الأفعال المحتملة	٢٠١
الأمر الأول: أن هذه التحدي قائم على المصادرة على المطلوب	٢٠٢
الأمر الثاني: قلب ذلك التحدي على صاحبه	٢٠٣
الأمر الثالث: اضطراب المطلقين لذلك التحدي وتهربهم	٢٠٤
الأمر الرابع: تطبيق ذلك التحدي على كلام كل العلماء	٢٠٥
الأمر الخامس: منهجية الدوائر الثلاث في الجواب على ذلك التحدي	٢٠٨
الأمر السادس: على التسليم بصحة ذلك التحدي فإنه لا ينطبق على كل الأفعال التعبدية	٢١١
الأمر السابع: الأدلة الدالة على صحة ضابط الشرك المذكور في الكتاب، وبطلان ما تحدوا به	٢١٢
المبحث الثالث عشر: تعجيز الذين يشترطون اعتقاد الربوبية في مفهومي التوحيد والشرك عن إثبات دعواهم	٢١٧

الأمر الأول: يجب أن يثبتوا أن العرب كانوا يعتقدون في أصنامهم الربوبية	
الاستقلالية	٢١٨
الأمر الثاني: يجب أن يثبتوا إجماع العرب كلهم على ذلك الاعتقاد	٢١٩
الأمر الثالث: يجب أن يثبتوا أن الله تعالى لم يحكم على العرب بالشرك إلا لأجل	
ذلك الاعتقاد فقط	٢٢٠
الأمر الرابع: يجب أن يثبتوا أنه لا يوجد في النصوص الشرعية مناط للشرك إلا ما	
كان عند العرب فقط	٢٢٠
فهرس الموضوعات	٢٢٣